الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2015/9/12

في مقابلة الكترونية اجاب وزير المالية علي حسن خليل ليل امس الجمعة على اجوبة المواطنيين الذين تواصلوا معه عبر هاشتاغ # سؤال– للوزير– خليل. تناولت مختلف الملفات الساخنة.

ففي ملف النفايات

كرر الوزير خليل أنه "منذ اكثر من سنة طرحنا في اطار اللجنة الوزارية لملف النفايات تسليم البلديات التي تريد وتستطيع ادارة الملف في بلداتها

وقال نحن وافقنا على الخطة الاخيرة لمعالجة النفايات التي تتضمن لا مركزية الملف بشرط توفر عناصر نجاحه وقدرة المسؤولين على الالتزام بالمعايير البيئية

المطلوب تحرك سريع قبل الشتاء لازالة النفايات من الشوارع وهذه مسؤولية وطنية نظرا للمخاطر الصحية والبيئية التي تتزايد

كنا اوّل من رفض نتائج مناقصات النفايات الأخيرة ولم يوقع مندوب وزارة المالية على محضر اجتماع اللجنة المكلفة درس العروض لمناقصات النفايات المنزلية

وحضورنا في لجنة فض العروض أمر والموافقة على النتائج أمر آخر وعبّرنا عن موقفنا في مجلس الوزراء في وقت التبست مواقف المزايدين

لا يمكن التردد في حسم تامين المطامر وفق المواصفات البيئية وعلى الدولة ان تحسم امرها ، ولسنا البلد الوحيد في العالم الذي لديه نفايات"

وفي ملف

اموال البلديات

شدد أن "التزامنا نهائي بتوزيع اموال البلديات في الصندوق البلدي المستقل وهذا حق للبلديات وليس منة من احد

وقعنا مرسومين لتوزيع 738 مليار ليرة لبنانية على البلديات من واردات الهاتف الخليوي

وقال طرحت في مجلس الوزراء عدم حسم اي مبلغ على البلديات من تكاليف النظافة في المرسوم الذي تم توقيعه ، فتمت الموافقة وهذا يحصل لأول مرة منذ سنوات

واكد "اننا سنلتزم بالاصول القانونية في التحويل الفوري للأموال الخاصة بالبلديات فور استحقاقها

نعد مشروع لإلغاء ديون البلديات للصندوق البلدي المستقل مع المحافظة على مصالح البلديات التي لم تستفد من خدمات النظافة في المرحلة الماضية

جزء كبير من عقود النفايات في المعالجة يشكّل فضيحة للدولة واجهزتها

راسلنا الجهات المعنية حول اعادة النظر بكل العمليات القائمة في ملف النفايات وفق قواعد محاسبية جديدة

وفي موضوع السلسلة والموازنة

قال تقدمت بصيغة شبه نهائية لسلسلة الرتب والرواتب وهي جاهزة لكن تعطيل عمل المؤسسات أوقف العمل بها
الجميع يعرف من قاطع جلسات عمل اللجان النيابية والهيئة العامة ومنع استكمال البحث بالسلسلة
قلت أكثر من مرة ان اقرار السلسلة سيؤثر ايجابا على المالية العامة وبعكس ما يروج البعض الذين يحملون الموظفين والاساتذة مسؤولية بهذا الشأن
وكنا أوّل من طرح وأدرج بنود اصلاحية ضريبية كان من المحظور حتى التفكير بها في المرحلة الماضية والتي تطال المستفيدين الكبار بدل تحميل العبء للطبقات الفقيرة
وكشف "تقدمت للسنة الثانية على التوالي بمشروع الموازنة في المهلة الدستورية قبل نهاية شهر آب
المطلوب من الحكومة ان تباشر بدراسة الموازنة واقرارها ليتسنى لها ان تقرها بمرسوم بعد انتهاء مهلة المجلس النيابي بدراستها او تعذّر انعقاده"
وفي ملف الشؤون العقارية والمالية

قال إن الاجراءات التي بدأت في الدوائر العقارية لن تتوقف وتأخذ اليوم أشكال ادارية اخرى
أعدنا النظر بآلية تلزيم المسح العقاري ليتلائم مع القواعد والأصول
سيعاد النظر بكل العمليات التي تمت خلافا للأصول وعلى حساب أملاك الدولة والمشاعات
كل يوم لدينا احالات الى النيابة العامة والتفتيش واجراءات عقابية وما اختلف هو شكل الاعلان عنها
ربما ما زالت الكثير من الأمور المخالفة تحصل ولكننا لن نتوانى عن القيام بأي اجراء فور العلم به
في ملف لكهرباء
قال "ما نريده في ملف الكهرباء هو التزام القانون والشفافية
ومصلحتنا هي تنفيذ خطة الكهرباء وعلى المسؤولين عنها ان يلتزموا الاصول وهذا ما طالبنا به
لا نريد سجالا مع أحد بل نريد اجراءات عملية وهذا هو سؤال المواطنين
وزارة المال معنية بأن تدفع بعد أن تراقب وتدقق وهذا ما تفعله ولا علاقة للسياسة بهذا الملف من جهتنا
نحن على تواصل مع التيار الوطني الحر وعلاقتنا عادية ولا علاقة للنقاش حول الكهرباء بها
الملف الذي يطرح في الاعلام سيكون كاملا بالوثائق أمام لجنة الأشغال النيابية الثلاثاء المقبل
من العيب تصوير مشكلة الكهرباء في تاجيل دفعات لشهرين نتيجة تقاعس المسؤولين عن الطاقة عن القيام بمسؤولياتهم
السؤال الآن أين العمل بمعمل دير عمار ولماذا لم يبدأ بعد ومن المسؤول ؟؟

في موضوع الحوار قال إنه "خيار استراتيجي لدى #حركة_أمل والرئيس #نبيه_بري وسنستمرّ به بغضّ النظر عن مواقف بعض المشككين
السؤال الواجب توجيهه ما هي بدائل الحوار ؟هل نستمر في حالة الصدام ام نلتقي لنعرض اختلافاتنا والعمل على ما هو مشترك
تجربة حوار المستقبل – حزب الله كانت ناجحة وان لم تحقق نتائج استثنائية لكنها مسافة لنقاش صريح حول كل الملفات وستستمر بموازاة الحوار الوطني الموسع
الحراك الشعبي
من حق الناس ان تعبّر عم وجعها وان ترفع صوتها في وجه المسؤولين
في الحراك اصدقاء يمكن ان نختلف معهم ولكن لا ننكر عليهم حقهم في الاعتراض
على الحكومة ان تستمع بجدية لمطالب الناس وتعمل على حلها ، كما من واجب المتظاهرين تقديم

صيَغ واقعية للمطالب
علينا التمييز بين الناس الصادقين وبين بعض المتضررين الذين يتحركون تحت أجندات سياسية بعناوين الابتعاد عن السياسة
كنا وما زلنا ضد اعمال الشغب و #حركة_أمل منذ اليوم الأول طالبت الاجهزة بالتحقيق وتحديد المسؤوليات والتي اثبتت وجهة نظرنا
كنا السباقين في الدفاع عن قضايا الناس في معركة الانماء التي خاضتها الحركة خلال مسيرتها والانجازات تشهد على هذا الامر
الحل الوحيد للازمة هو قانون انتخابات جديد على اساس لبنان دائرة واحدة مع النسبية
علينا بالحوار للوصول لقانون انتخابات يؤمن مشاركة الجميع ويوسع دائرة التمثيل ويحضرنا للخروج من العقلية الطائفية
دائما نعود للامام #موسى_الصدر : لا حل لازمة #لبنان في ظل النظام الطائفي
هناك فرق كبير بين ان نحافظ على المكونات الطائفية ودورها في الحياة السياسية والعامة وبين نظام الطوائف والمِلل
كما اجاب على اسئلة تتعلق بالعمل الحزبي داخل حركة أمل فشدد: "كنا وما زلنا جنودا في هذه الحركة ننفذ من مواقعنا توجيهاتها التي يحمل امانتها الرئيس #نبيه_بري ونحاسب أمام الله والناس عن كل عمل نقوم به
نقف باجلال امام كل الذين جددوا البيعة للامام والحركة ورئيسها في 30 آب ونعتبر هذا امانة اضافية على كل واحد من مسؤوليها
الحركة كنهر جارٍ بمكن ان يحمل بعض العوالق لكنه يبقى طاهرا دوما كما قال الرئيس #نبيه_بري وعن تعويضات حرب تموز على المحلات التجارية والمؤسسات ما زالت ديون على الدولة وتقدمنا في كتلة التنمية والتحرير باقتراح قانون بهذا الخصوص وللاسف الوضع المؤسساتي في البلد يؤخر أي معالجة ولكن هذا الحق لن يموت